

أسئلة تبحث عن إجابات

لعلّ من أشد المصاعب التي يمكن أن تعترض مسيرة دولة من الدول أو تقدّم مجتمع من المجتمعات، إفتقاد الرؤية التي توجه الخطى وتحدد الاتجاه.

وفيما يتعلق بالحكم الذي يفترض أن يكون المحطة الأولى والأهم في إتخاذ القرار ورسم السياسات فإنه إذا كان من يتولى المسؤولية قادراً على تشخيص التحديات التي تواجه بلاده ويمتلك الرؤية الصائبة والإرادة الجادة فإنه يستطيع بالتأكيد أن يتولى مسؤولياته القيادية ويمارس دوره الريادي قي قيادة بلاده ونهضتها بدعم من المجتمع وقواه الفاعله...ولكن السلطة وفي أي دولة كانت عندما تفتقد الرؤية فإن هذه من شأنه أن يقود إلى المزيد من التخبط وتعثر القرارات وتشابك المصالح الفردية والعامّة والدفع بالبلاد إلى مصائر مجهولة ومهاوٍ خطيرة، وحينئذ تختلط الأوراق، وتضيع الأولويات، ويعم الفساد، وتُختلق العداوات دونما مبرر، فتتردى الأحوال ويفتقد الأمل في الإصلاح ونحن في "الزمن" نبهنا المرة تلو المرة، وكررنا النصح مراراً وتكراراً، عندما لمسنا نقيصة غياب الرؤية وتخبط المسار وضياع الاتجاه، وكانت افتتاحياتنا شاهداً على ذلك، وكانت منزهة عن الضغينة تستلهم مصلحة البلاد العليا وتستهدي بتوجيهات حضرة صاحب السمو الأمير الداعية لإحداث النقلة النوعية المنشودة.

وللأسف الشديد يأتي الخطاب الأميري خالياً تماماً من إثارة الأسئلة والقضايا الملحة، وهي كثيرة ومن هنا نجد أنه لا بأس من أن نطرح بعضاً من هذه الأسئلة لعل حكومتنا الرشيدة تهديّ روعنا وتقدم الإجابة عنها:

فتتساءل: ترى ماهي الضمانات التي ستوفرها الدولة للأجيال القادمة، بحيث لا تقل مكتسباتها المعيشية عن الجيل الحاضر؟ خاصة أننا ندرك أنه لا يمكن للكويت أن تستمر مجرد دولة منتجة للنفط ومعتمدة على مورد وحيد آيل إلى نضوب، ولعله بإمكاننا أن نجد في إمارة دبي مثالا لمحاولة تلمس الاتجاه التنموي البديل حيث سيكون دخلها من غير النفط مساوياً دخلها منه مع نهاية القرن...فماذا أعدت حكومتنا للمستقبل يا ترى؟!...وماذا أعدت الدولة ومجالسها التخطيطية

المتعاقبة من دراسة استراتيجية للاستفادة من جغرافية الوطن وبيئته للإنتلاق إلى القرن الحادي والعشرين باستقراء أحوال بلدان الجوار وإمكانياتها الاقتصادية والجغرافية والبيئية للإستفادة منها؟!...ولماذا يبقى دونما حل عدد من القضايا المتفجرة وفي مقدمتها قضية غير محددية الجنسية ، مع ما تنطوي عليه من مخاطر متنامية على الأمن الوطني على الرغم من التعهدات الحكومية خلال السنوات الست بعد التحرير بإنهائها؟

هذه اسئلة قليلة من اسئلة كثيرة نطرحها لعننا نجد لها جواباً لدى الحكومة ، بعد أن جاء خطابها الأميري الذي على ضوئه ستضع برنامجها وكذلك ردودها على النقاش الذي دار في مجلس الأمة حوله ، ليقدم دلائل واضحة على أننا ما زلنا لا نعرف أولوياتنا ولا كيف سيكون مستقبلنا .